موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن قضية العودة إلى سورية

يتواصل النقاش العام حول ما إذا كان الوقت مناسباً أم لا لبدء عودة مئات الآلاف من السوريين إلى وطنهم. ويقدم كل طرف من أطراف النقاش حججاً قوية تؤيد وجهة نظره. وتحدد اللجنة الدولية هنا، بما لها من خبرة عريضة في هذا البلد وحضورها الواسع في الأراضي السورية، موقفها من هذا الموضوع، أملاً منها في المشاركة في هذا النقاش الذي يمس عدداً كبيراً من المواطنين ويتمتع بجانب عظيم من الأهمية لمستقبل البلد.

تؤمن اللجنة الدولية إيماناً راسخاً بأنه، متى وُجدت الظروف المناسبة، يمثل خيار العودة إلى ديارهم في سورية تطوراً إيجابياً، فالعودة إلى الديار، بالنسبة للكثيرين، هي أفضل حل على المدى الطويل. ومع ذلك، من الأهمية بمكان توافر ظروف معينة قبل بحث هذا الخيار بشكل شامل.

يتسم الوضع الأمني في مناطق عدة بالبلاد، في واقع الأمر، بعدم الاستقرار الشديد، ولا تزال المعارك دائرة في العديد من المناطق. وهو وضع معقد يصعب التنبؤ بتطوراتها:

- على الرغم من اتفاقات وقف إطلاق النار المحلية التي تُعلن من حين لآخر، يستمر القتال وغيره من أشكال العنف في أجزاء مختلفة من البلاد. وتستمر كذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقواعد المنطبقة الأخرى؛
- تكرر استهداف الأعيان المدنية بما فيها البنية التحتية الأساسية، كمرافق المياه. وبسبب محدودية إمدادات الكهرباء، تتفاقم مشكلة انقطاع المياه والخدمات الصحية؛
- تأثرت منظومة الرعاية الصحية تأثراً بالغاً، وتتحسر قدرتها تدريجياً على مجاراة احتياجات المدنيين المتزايدة إلى الرعاية الصحية الوقائية/العلاجية؛
- تقلصت إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأولية بشكل كبير بسبب الدمار أو الضرر الذي أصاب أكثر من 50% من المرافق الصحية، وفقدان نحو 60% من موظفي الرعاية الصحية، وذلك مقارنة بعام 2011؛
- تراجع الإنتاج الزراعي إلى النصف تقريباً بسبب صعوبة الوصول إلى مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والدمار الذي لحق بالأسواق. وتضررت البنية التحتية لسبل كسب العيش بشكل بالغ من جراء الآثار المباشرة وغير المباشرة للنزاع؛
- مناطق كثيرة من البلاد باتت ملوثة بالأسلحة.

وبالنظر إلى الوضع الراهن، تؤمن اللجنة الدولية أنه لا بد من تحقق عدد من الشروط الأساسية حتى يمكن الحديث عن عودة آمنة وكريمة ومستدامة على نطاق واسع:

1. يجب مراعاة مبدأ عدم الإعادة القسرية على الدوام
يحظر مبدأ عدم الإعادة القسرية نقل الأشخاص من سلطة إلى أخرى عندما تكون هناك أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص قد يواجه خطر التعرض لانتهاكات لحقوق أساسية معينة.

2. يجب أن تكون العودة في ظروف آمنة وكريمة
يجب أن تتم العودة في ظل توفر شروط السلامة القانونية والأمن البدني والأمان المادي، بما في ذلك توافر الخدمات الأساسية وإمكانية الحصول عليها.

3. يجب أن تحدث العودة بناءً على قرار مستنير
يجب أن يكون العائدون المحتملون على علم بالأوضاع في منطقة العودة (بما في ذلك الوضع الأمني) وكذلك ظروف العودة (إلى أين سيعودون، وكيف سُنظَّم عودتهم، وضمانات الوحدة العائلية، وغير ذلك).

4. يجب أن تحدث العودة بناءً على تقييم كل حالة على حدة
ليس من سبيل للتيقن مما إذا كانت العودة آمنة بالنسبة لأي من العائدين إلا بالاستناد إلى التقييم الفردي لكل حالة على حدة وليس بناءً على التقييم الجماعي. فتوافر الأمن المادي في جميع أنحاء البلد أو جزء منه لا يعني بالضرورة أن العودة ستكون آمنة للجميع، حتى وإن اختار البعض العودة طواعية. فقد يكون لدى بعض الأفراد خوف مبرر من الاضطهاد إذا ما عادوا.

5. يجب النظر إلى العودة باعتبارها حلاً دائماً طويل الأجل
ينبغي عدم تعجل العودة واتخاذ قرار بدء عملية العودة بناءً على معلومات سياقية موثوقة وليس على المقترضات السياسية.

6. يجب وضع آراء اللاجئين في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار يؤثر عليهم

التفاعل مع اللاجئين واستيعاب نواياهم حول المستقبل مسألة ضرورية، لذلك يجب وضع أمنياتهم ورغباتهم في الاعتبار عند اتخاذ أي قرارات تؤثر على حياتهم.

بالرغم من إدراك اللجنة الدولية إلى أن بعض الدول قد بذلت جهوداً كبيرة في الترحيب باللاجئين الوافدين من سورية وإيوائهم، إلا أنها تحت جميع الدول المعنية على عدم اللجوء إلى خيار العودة إلا في حال توافر الظروف المناسبة لذلك.

وتقدم اللجنة الدولية المقترحات العشرة التالية للدول:

- احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية على الدوام؛ وضمان استناد حالات العودة الطوعية إلى سورية إلى قرارات مستنيرة؛
- ضمان عدم تعرض هؤلاء الذين يطلبون أو سبق لهم طلب اللجوء/الحماية الدولية للعقاب/الأعمال الانتقامية أو الاحتجاز نتيجة طلبهم، سواء في بلد اللجوء أو عند عودتهم إلى البلد الذي يحملون جنسيته. وبينما لا تشجع اللجنة الدولية على إفلات مرتكبي الجرائم الجنائية من العقاب، فإن الفرار من آثار الحرب لا يجب اعتباره جرماً، وذلك تماشياً مع القانون الدولي؛
- مواصلة إعالة اللاجئين وحمايتهم على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي. ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، تأمين دخول اللاجئين وإقامتهم، وحمايتهم من الإعادة القسرية، ووضع إجراءات تنسم بالإنصاف والكفاءة لطلب اللجوء، فضلاً عن تطبيق المعايير الإنسانية للمعاملة. كما يجب أن تتلقى البلدان المضيفة دعماً مستمراً من المجتمع الدولي، ويشمل ذلك تبني هذه البلدان ذاتها لسياسات هجرة أقل تقييداً؛
- ضمان ألا يكون تمويل المساعدات الإنسانية و/أو التخطيط لها في البلدان المضيفة مشروطاً باتخاذ قرار العودة للوطن ("المساعدة عند العودة")، إذ قد يؤثر ذلك في قرار اللاجئين بالبقاء أو الرجوع رغم وجود مخاوف تتعلق بالوضع الأمني في موطنهم الأصلي؛ وعليه يجب اتخاذ قرار تخصيص التمويل وفقاً للاحتياجات الإنسانية في المقام الأول؛ وأن تتجنب الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إعداد البرامج التي تعرض تقديم "مساعدات عند العودة" إذا لم تتوافر الشروط المناسبة للعودة؛
- إمعان النظر في حلول دائمة أخرى بخلاف العودة (إعادة التوطين والدمج)، بما في ذلك في البلدان خارج حدود المنطقة؛
- ضمان عدم اللجوء إلى خيار "العودة الآمنة" المنظمة والواسعة النطاق إلا في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وحتى حينئذٍ يجب إجراء تقييمات فردية لكل حالة على حدة واحتفاظ الأشخاص بالحق في الاستئناف على قرارات إعادتهم أمام جهة مستقلة وغير متحيزة؛
- وضع سياسات هجرة تنسم بالشفافية وتعريف اللاجئين بها، إلى جانب التأكيد على أن توفير الحماية والمساعدة إلى اللاجئين هو أحد الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي، ويجب ألا يتسبب النفوذ السياسي في تقييده؛
- تقديم معلومات محدثة وموثوقة وموضوعية حول الوضع في سورية باعتبارها عنصراً أساسياً بالمعلومات المتاحة للاجئين من أجل اتخاذ قرار مستنير بشأن العودة وتحديد توقيتها؛
- إدراك التبعات الإنسانية لسياسات وممارسات الهجرة والعودة المتبعة، والتعامل مع هذه التبعات بشكل مسؤول؛
- ضمان إتاحة السبل والظروف التي تمكن السكان المدنيين في سورية من العيش بكرامة عبر توفير الخدمات الأساسية والحماية بما يتفق مع القانون الدولي، وذلك في إطار تقديم الدعم للعائدين. كما يجب تأمين الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية.

وبوصف اللجنة الدولية منظمة إنسانية محايدة وغير متحيزة، فهي تقدم الخدمات الإنسانية إلى جميع المتضررين، وفقاً لاحتياجاتهم وجوانب الضعف التي يعانون منها. ومن ثم، يصبح العائدون إلى موطنهم، بما في ذلك العائدون من بلد آخر، جزءاً من السكان المدنيين الذين تسعى اللجنة الدولية لحمايتهم ومساعدتهم.